18 November 2016

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الحادية والستون

١٣-٢٤ آذار/مارس ٢٠١٧

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني
بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين
للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠:
المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في
القرن الحادي والعشرين"

بيان مقدّم من الجمعية الوطنية الحضر، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي*

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* يصدر هذا البيان بدون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة استعمال الورق

280217 230217 17-02969 (A)



بيان

تنعقد الدورة ٦١ للجنة وضع المرأة بالأمم المتحدة في موضوع التمكين الاقتصادي للمرأة في عالم متغير للشغل، ومؤسستنا 'الجمعية الوطنية الحضرية' تقارب العشر سنوات من الانخراط والمشاركة والتبني لمقررات الأمم المتحدة في حركتها الميدانية المركزة على المرأة والأسرة في مواجهة الهشاشة والفقر والدفاع عن الحق في المعرفة والحرية والكرامة وتكافؤ الفرص وحرية الاختيار، وباذلة كل مجهوداتها الطوعية وقدراتها البشرية للتمكين المحلي والإقليمي للمعرفة والتأهيل والتدريب والتمكين، وحرية على المشاركة في المحافل الدولية والمخطات الخبراتية لكشف العوائق واقتراح الحلول والبدائل انطلاقاً من الخبرة والمعرفة والتراكم المكتسب.

إلا أننا وبالنظر إلى نكوس أحوال النساء والأسر والأطفال، خاصة في الوضع الإقليمي العربي الذي أهكته الحروب، والوضع الإفريقي الذي أهكته المجاعات واللاإنسانية، والوضع الأوروبي الذي قتلت كينونته الإنسانية الرأسمالية الشرسة، وبالنظر إلى الموضوع من حيث الشكل والمضمون فإن السياق يقتضي أرضية ذات مصداقية تتمثل في القطع مع نهج سياسة القفز إلى الأمام بتجاهل آثار وفضائح الحروب المفتعلة المفضية إلى الإبادة الجماعية للشعوب والتلذذ باستعمال الآلة الحربية التي سوقت عنفها الممجي مصانع هوليوود لتصبح المنطقة العربية ساحتها الواقعية.

من حيث السياق، عن أي تمكين اقتصادي سنتحدث لآلاف النساء المغتصابات، عن أي تمكين اقتصادي سنتحدث لنساء قتل أبناؤهن وعذب أزواجهن وشردن من بلادهن في الشرق الأوسط، عن أي تمكين اقتصادي سنتحدث للمرأة الأفريقية التي يوضع لها مخطط تنموي يستهدف المستهلك لا المنتج في مجال الطاقة وفي إطار ما يسمى الأهداف الإنمائية للألفية، فيرى أنه باكتساب هذه المرأة آليات تمكينها من ثرواتها المحلية والكف عن تقديمها ضحية تحتاج المساعدات المالية، واعتماداً على الشكل وبالنظر إلى حيثيات مؤسستنا وبلدنا إذ اخترنا أن نركز على تحقيق التمكين لإعادة اكتشاف الذات المغربية والرأسمال غير المادي وإعطائهما الأولوية في التمكين والتأهيل.

لذا فإننا نناشد لجنة وضع المرأة بضرورة إعطاء الأولوية وبشكل استعجالي لما يتعلق بالعدالة الدولية وتكافؤ الفرص في الأمن الدولي والأمن الإنساني الذي وحده قادر على أن يخلق التنافس والإبداع وتعدد مستويات التمكين الاقتصادي.

نؤكد على أن لا تمكين اقتصادي بدون حرية وأن لا حرية بدون كرامة وأن لا كرامة بدون أمن وسلام وأن لا أمن ولا سلام بدون تمكين للاستقرار السياسي.

نناشد الأمم المتحدة عن طريق لجنة وضع المرأة ضرورة إعادة الثقة في هياكلها بملامسة القضايا الواقعية للشعوب والخروج من دائرة التمييز والتعيز. نذكر بأن مؤسستنا اختارت بأن تكون ملتصقة بالحاجات اليومية للإنسان سعياً للتمكين الإنساني أساس التمكينات الأخرى. بما فيها التمكين الاقتصادي، نركز على أن لا تمكين اقتصادي للمرأة دون تمكين لأمنها وسلامتها الأمنية والجسدية والعقلية والمحافظة على ثروات منطقتها من كل أشكال الاستعمار الناعم أو المتوحش.

خديجة مفيد

الممثل الرئيسي لجمعية الحضن

بالأمم المتحدة